الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الـــرأســمالـــيـــة وأزمـــتـــهـــا الـــراهـــنـــة!

كاظم حبيب

لا شك في أن قوانين هذا النظام الموضوعية وحركتها وفعلها تجسد طبيعته الاستغلالية وتعبر عن العلاقة بين العمل ورأس المال. ولكن حين يتفاقم التجاوز حتى على تلك القوانين الاستغلالية لتحقيق المزيد والمزيد من الأرباح بطرق رسمية أو غير رسمية على حساب المجتمع والفئات المنتجة للثروة الاجتماعية ولمصلحة حفنة من تلك البنوك والشركات والمؤسسات والأفراد المضاربين في البورصات المالية، عندها تتفاقم وتشتد الاختلالات في حركة وفعل تلك القوانين وتبرز التناقضات على السطح، وخاصة التناقض بين الطابع الاجتماعي للقوى المنتجة والطبيعة الخاصة لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، التي تتجلى في تعاظم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والاستحواذ المتزايد على المزيد من رؤوس الأموال ما يجد تعبيره في عدد من الظواهر السلبية المقترنة باستمرار الأزمات الاقتصادية وخاصة الأزمات العامة التي تجتاح النظام في فترات متباعدة نسبياً. وتجد تلك الاختلالات والتناقضات تعبيرها في تنامي الصراعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات التي هي تعبير عن التفاقم الحاصل وتأكيد غياب عدالة توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي بين القوى المنتجة للثروة والقوى المالكة لوسائل الإنتاج، أي لرأس المال. وتتجلى تلك الاختلالات بالملموس في ظواهر منها الاختلال بين العرض والطلب لحساب العرض وعجز الفئات الاجتماعية المنتجة للثروة والفئات الفقيرة عن اقتناء السلع، وتنامي البطالة وبروز مزيد من حالات إفلاس المشاريع الصغيرة والكبيرة والبنوك ...الخ وتنامي عدد المشردين والجياع، كما تزداد ظواهر اجتماعية أخرى كالسكر وتجارة وتناول المخدرات والانتحار والعهر ومزيد من المشكلات العائلية وانتشار عمليات قوى الجريمة المنظمة والنهب والسلب والتزوير والفساد المالي... الخ. ولا شك في أن تعاظم دور المضاربات في السوق المالية وفي سوق العملات والبنوك والشركات العقارية وغياب الرقابة على البنوك والشركات الاحتكارية ما يزيد من قوة وزخم الأزمة والعواقب الوخيمة التي تنجم عنها على المجتمع واقتصاديات الدول ولكن بشكل خاص على الفئات الاجتماعية الفقيرة عموماً وشعوب الدول النامية والضعيفة التطور بشكل خاص. الأزمة الراهنة التي تعصف اليوم بالمجتمع الرأسمالي العالمي بشقيه، أي الدول الغنية والمتقدمة والدول النامية بدأت هذه المرة كما في المرة التي سبقتها في أكبر مركز رأسمالي في العالم في الولايات المتحدة الأمريكية ثم جرت خلفها تدريجياً ولكن بسرعة ملحوظة، كل الدول المتقدمة الأخرى ومن ثم جاءت على الدول النامية سواء المالكة والمنتجة والمصدرة للمواد الأولية أم غيرها. والأزمة الراهنة لا تزال في منتصف الطريق ولم تصل بعد إلى عمقها الذي يفترض أن تصله بفعل سعة وشمولية وشدة هذه الأزمة التي يمكن اعتبارها إحدى أشد أزمات الرأسمالية العامة الأربعة التي مرت بها البشرية حتى هذه اللحظة وستكون لها عواقب بعيدة المدى ولا يمكن تقدير متى تتوقف ويبدأ الخط البياني النازل بالصعود ثانية ولكنها ستعالج على مدى طويل بفعل وجود الكثير من الأدوات التي توفرت للرأسمالية بمرحلتها الراهنة والتي لم تكن متوفرة لها من قبل ومنها واقع العولمة التي تعيشها الرأسمالية برغم أن سياسات العولمة واللبرالية الجديدة كانت أحد أبرز أسباب تفاقم الأزمة وانفجارها بهذه الصورة المروعة.

في الوقت الذي تجسد الأزمة العامة الراهنة تضافر فعل عوامل عدة فهي من جانب أزمة مالية تسبب بها القطاع المالي (المصارف والشركات العقارية والبورصة والمضاربات) فإنها في الوقت نفسه امتدت لتصبح أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية كما أنها تعتبر أزمة نظم سياسية وانهيار مصداقية السياسيين وهي بالتالي أزمة ديمقراطية في هذا النظام، إضافة إلى كونها أزمة بيئية. وفي كل هذه الأزمات أصبح الإنسان المنتج والكادح وصاحب الدخل المحدود والمعوز في الدول الرأسمالية المتقدمة وفي الدول النامية يتحملها عواقبها وضحيتها الأولى والأخيرة. إن الظاهرة المثيرة للقلق والتي بدأت بها الأزمة تتجلى في سياسات ودور القطاع المالي حيث فصل هذا القطاع نفسه تقريباً عن بقية القطاعات الاقتصادية وراح يمارس نشاطه المالي باستقلالية مثيرة للقلق والفوضى وبمستويات غير معروفة سابقاً وأصبحت جوانب الحياة كلها ضمن عملية الرسملة الفعلية في اقتصاد معولم وهي مرتبطة عضوياً ونتيجة منطقية لسياسات اللبرالية الجديدة وموقفها المتعدد الجوانب من الحياة الاقتصادية المحلية والدولية وجوانب أخرى بما في ذلك نشاط المؤسسات المالية والبورصات والمضاربات بالأسواق المالية وعمليات إبعاد الدولة عن أي دور اقتصادي أو رقابي ..الخ. وقاد هذا الوضع بدوره إلى بروز عواقب وخيمة على مجمل الحياة الاقتصادية، خاصة في غياب أي دور فعلي من جانب الدولة في الحياة الاقتصادية وتراجع شديد في رقابة الدولة على العمليات المالية في البنوك والبورصات وشركات التأمين، التي راحت تؤمن على عمليات مالية وعقارية ذات مخاطر كبيرة من دون أن تكون لها قاعدة اقتصادية إنتاجية أو خدمية فعلية يمكن الاعتماد عليها في مثل هذه المعاملات التي هي في واقع الحال وهمية وتعرف بذات المخاطر الكبيرة أو المسجلة على الورق لا غير، إضافة إلى تراجع شديد وجدي في دور المجتمع والنقابات ومنظمات المجتمع المدني في هذا الصدد.

وتبدو المظاهر الصارخة للأزمة في السياسات التي أوجدت اختلالات صارخة في دور ووظائف النقود الخمس المعروفة عالمياً وفي دور أجهزة إدارة المؤسسات والشركات والبنوك في حرية التصرف بالأموال المتراكمة لديها أو الأموال المسجلة لديها ورقياً لا غير بأساليب غير اقتصادية وغير عقلانية ومحفوفة بمخاطر جمة و من دون رقابة، إضافة إلى دفع رواتب ومكافئات وتعويضات للموظفين والمستشارين والخبراء وصرف أرباح غير معقولة من الأموال المتراكمة لديها أو المسجلة على الورق، وعجز الشركات المنتجة عن تسويق سلعها بما يتناسب وكميات الإنتاج بسبب سوء توزيع الدخل ما خلق فائض في الإنتاج من جهة، وعجز في الطلب عليها أو نقص النقود والقدرة الشرائية لدى النسبة الكبرى من المستهلكين من جهة أخرى، ما أدى إلى تراجع أو توقف الإنتاج أو إغلاق مشاريع وتسريح المزيد من الأيدي العاملة التي تنتقل إلى صفوف جيش العاطلين المتعاظم.

نحن أمام أزمة عامة ذات مظاهر تقليدية وأخرى جديدة مقترنة بطبيعة مرحلة العولمة الرأسمالية، وهي ستستمر طويلاً نسبياً وسيطول أمد معالجتها، خاصة وأن هذه المجتمعات غير قادرة على ممارسة التغيير العميق فيها، برغم الرغبة الجارفة في التغيير الذي تجلى في انتخاب أوباما في الولايات المتحدة الأمريكية وتحت شعار "التغيير"، ولكن وفق أسس لا تساعد على تغير جوهر النظام السائد.تستخدم اليوم وفي نظام رأسمالي معولم إمكانات جديدة مهمة لمواجهة تداعيات الأزمة، وخاصة عمليات الإفلاس وإغلاق المصانع والشركات وفقدان دور السكن والبطالة ...الخ، من خلال عدة إجراءات لم يتجلى مفعولها المباشر والسريع حتى الآن، وهي:

١. تدخل الدولة في معالجة الأزمة في كل بلد على انفراد، مع محاولة تنسيق لم تتحقق حتى الآن حتى بين دول الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد هناك صراع عن مدى أهمية وضرورة تدخل الدولة في هذا الصدد.

٢ . دخول الدولة كمشتر للأسهم في الشركات الخاسرة أو مشتر للأوراق المالية المحروقة عملياً أو ذات المخاطر العالية أو كمسلف مزبد من القروض للبنوك والشركات لمنع الانهيارات وإعلان إفلاس البنوك وشركات إنتاج السيارات وغيرها. وبالتالي تصبح الدولة مالكة لحصة فيها.

٣ . تسليم البنوك قروض مالية لتأمين التسليف لغرض تحريك النشاط الاقتصادي وتأمين التشغيل من خلال توفير فرص عمل جديدة أو منح حصول مزيد من البطالة.

٤ . الاستثمار في مشاريع بنية تحتية بهدف التشغيل على طريقة مشروع روزفلت لمكافحة البطالة خلال الأزمة العامة ١٩٢٩-١٩٣٢.

٥ . دراسة وضع أسس جديدة لتأمين الرقابة المالية على نشاط البنوك والشركات العقارية والتجارية والبورصات، ومنها منح القروض والفوائد التي تترتب عليها.

٦ . وضع ضوابط جديدة تحدد السقف الأعلى للرواتب والمكافئات والتعويضات ومستوى الأرباح والفوائد.

٧ . محاولة تنشيط أصحاب رؤوس الأموال للمشاركة في شراء سندات وأسهم ذات مخاطر كبيرة بالتعاون مع الحكومات. وهو الإجراء الأخير الذي اتخذه وزير المالية الأمريكي ورصد لذلك مبلغاً قدره بليون دولار أمريكي.

٨ . تخصيص مبلغ مالي لمساعدة من يستبدل عربته التي زاد عمرها على تسع سنوات عبر سكربتها وشراء سيارة جديدة، كما حصل في ألمانيا لمساعدة منتجي وتجار السيارات لبيع المتراكم منها، كما يجري الآن في ألمانيا.

إن هذه الإجراءات تسير بالاتجاه الصائب عموماً لتخفيف الأزمة وتقلص أعبائها، ولكنها غير كافية لمعالجة أبعاد المشكلة أو تجاوزها بسرعة.

إن الأهداف الفعلية لهذه الإجراءات تتلخص في ثلاثة، وهي:

١. عملية إنقاذ البنوك والمؤسسات الاقتصادية والشركات الكبرى من الانهيار والإفلاس والإغلاق.

٢. توفير سيولة نقدية لدى فئات اجتماعية لا تمتلكها حالياً لاقتناء السلع، أي رفع القوة الشرائية للمستهلك، بما يساعد على مواصلة الإنتاج.

٣. توفير فرص عمل جديدة والحد من البطالة المتفاقمة.

لا شك في أن هذه الأموال الحكومية هي من دافعي الضرائب في كل من هذه الدول، وهو إرهاق جديد على الناس وميزانية الحكومة ليس للأجيال الحالية فحسب، بل وللأجيال القادمة أيضاً. إن دخول الصين ودول أوروبا الشرقية وروسيا ضمن العالم الرأسمالي قد وسع من قاعدة الرأسمالية ومنحها قوى جديدة وتأثير جديد وقاعدة اجتماعية جديدة، ولكن حصول هذه الأزمة الشاملة والعميقة سيهز من جديد قناعات نسبة كبيرة من سكان المعمورة بالرأسمالية وبأدواتها لمعالجة الأزمة وبالقدرة على مواجهة عواقبها. وهي نتائج طبيعية ومنطقية للمعاناة التي تجلبها الأزمة للغالبية العظمى من البشر. ولكن الرأسمالية قادرة، برغم ذلك، وفي هذه المرحلة، على الخروج من الأزمة، وإن كان بأمد طويل نسبياً وربما تحتاج إلى تغيرات بنيوية في بعض أو الكثير من الفروع والقطاعات الاقتصادية، وخاصة في المجال المالي والنقدي، إذ أن البديل للرأسمالية غير ناضج وقوى البديل غير قادرة على التبديل.

يصعب تقدير ثلاث مسائل حالياً:

•متى تصل الأزمة إلى نهاياتها ومتى تنتهي ويبدأ الاقتصاد العالمي بالانتعاش.

•ما الإجراءات الفعلية التي يمكنها إيقاف تداعيات الحملة وتقليص عواقبها؟ إذ أن التباين في وجهات النظر كبير جداً، خاصة وأن أتباع اللبرالية الجديدة ما زالوا يصارعون ضد الاتجاهات الجديدة الرافضة للبرالية الجديدة واعتبارها فشلت وهي السبب وراء الأزمة الراهنة. •كيف يمكن تقليص أعباء الأزمة عن الفئات المنتجة والكادحة وذات الدخل المحدود والدول النامية؟ وخاصة غير المالكة للمواد الأولية الستراتيجية كالنفط الخام، برغم معاناة الدول المنتجة والمصدرة للنفط من الانخفاض الشديد بأسعار البرميل الواحد بعد ارتفاعه غير الطبيعي وغير المعقول خلال عام ٢٠٠٨ بشكل خاص.

> تخضع الرأسمالية كنظام اقتصادي – اجتماعي لحركة وفعل قوانين اقتصادية موضوعية تنبثق من رحم هذا النظام وبنيته الداخلية. وتتأثر حركة هذا النظام بفعل السياسات التي تمارسها الدول والبنوك والشركات والمؤسسات والبورصات والأفراد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى الصعيد الدولي. وغالباً ما تنشأ عن تلك السياسات اختلالات في الموازنات الداخلية وللعلاقات الجدلية بين تلك القوانين الموضوعية وحركتها وفعلها.

اقتصاديات الاعلام في مجتمعات ما بعد الصناعة:

مـن الاحـتـكـارات الإعـلامـيـة إلى الامـبـراطـوريـات الاقـتـصـاديـة

سعد الطائي

مدخـل

اصبح الاعلام في العصر الحالي (صناعة) متكاملة حالها حال بقية الصناعات الأخرى فلهذه الصناعة اقتصادياتها وقواها العاملة وميزانيتها الضخمة وارباحها التي باتت تتصاعد بين سنة وأخرى.

ولا تقل اهمية قطاع الاعلام الاقتصادي عن اهمية أي قطاع اقتصادي آخر في مجتمعات ما بعد الصناعة وقد وصلت وسائل الاعلام في هذه المجتمعات الى امكانات كبيرة ونفوذ واسع مكنها أن تكون سلطة بحد ذاتها لها ادوارها السياسية والاقتصادية والثقافية والمعلوماتية والاجتماعية والترفيهية. واصبحت تشكل حاجة ضرورية لأفراد المجتمع مما يجعلها بموضع لا يمكن الاستغناء عنها في هذه المجتمعات.

صناعة الاعلام قطاع حيوي في اقتصاديات مجتمعات ما بعد الصناعة: باتت صناعة الاعلام في هذه المجتمعات صناعة متعاظمة الأدوار والامكانيات. وما زاد في امكانات وقوة وسائل الاعلام اندماج العمل الاعلامي مع التكنولوجيا ورؤوس الاموال وصناعة الترفيه لتشكل كياناً رأسمالياً ضخما له ثقله في هذه المجتمعات وله مميزاته الخاصة وقد اطلق على هذا الكيان قطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي Infotainment Telesector

وقد قدرت اجمالي معاملات صناعة الاتصالات في العالم لسنة ٢٠٠٠ بنحو الفي مليار دولار أي ما يعادل ١٠٪ من التجارة العالمية.

وازدادت مكانة قطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي في اقتصاديات هذه الدول وذلك لما لها من ارباح كبيرة ومتزايدة دفعت الكثير من الشركات للاستثمار في هذا القطاع المربح.ففي الولايات المتحدة مثلا قدر رأسمال صناعة الاذاعة والتلفزيون بنحو ٥٠ مليار دولار لسنة ١٩٩٥ حققت في الاشهر العشرة الاولى من السنة ١٥ مليار دولار.

وقد ازدادت اعداد القوى العاملة في قطاع الاعلام في العالم بشكل كبير فقد بلغ اجمالي عدد العاملين في هذا القطاع في أوروبا اربعة ملايين شخص في سنة ٢٠٠٥.

من هنا يتبين لنا ما لهذه الصناعة (صناعة الاعلام) من دور مهم ومتزايد في اقتصاديات هذه المجتمعات وذلك بسبب ميزانياتها الضخمة وما تستوعبه من من قوى عاملة كبيرة وما تحققه من ارباح متصاعدة باستمرار تضاهي بقية الصناعات الاخرى في اقتصاديات مجتمعات ما بعد الصناعة.

دور الإعلانات في اقتصاديات الإعلام في مجتمعات ما بعد الصناعة مورد أم مقود؟

تعد الأعلانات المورد الرئيس لمعظم وسائل الإعلام فهي تدر أرباحا كبيرة وتجعل منها أداة لا استغناء عنها لهذه الوسائل.

والأعلانات تؤدي وظيفة اقتصادية مزدوجة فهي وسيلة مهمة للشركات المنتجة لتسويق بضائعها وتعريف الجمهور بها من اجل حثهم على شرائها لغرض تصريفها وفي الوقت نفسه تؤمن الاعلانات المصدر الرئيس لأرباح وسائل الاعلام.

ولأهمية دور الاعلانات المتزايد للشركات في تعريف الجمهور بمنتجاتها فقد اكتسحت الاعلانات التجارية معظم وسائل الأعلام بمختلف اشكالها فهي تقدم يوميا مئات الاعلانات التي تدعو الجمهور لاستهلاك مختلف انواع البضائع من الضرورية الى المهمة الى الاقل اهمية انتهاءاً بالكماليات والسلع ذات الترف الكبير.

الامر الذي طبع وسائل الاعلام بالطابع التجاري وجعل منها الوسيلة الرئيسة لاستهلاك بضائعها وخدماتها.

ووصلت المبالغ المصروفة على الاعلانات التجارية في وسائل الإعلام المختلفة الى ارقام ضخمة جداً فكلما كانت حملات الاعلانات اكثر انتشارا ووصولا لجماهير كبيرة من الناس كانت احتمالات الشراء من قبلهم اكثر سلباً بالنتيجة في مصداقية وحيادية الكثير من هذه الوسائل. الأمر الذي حوّل وسائل الاعلام في هذه المجتمعات من وظائفها التقليدية الى ان تكون وسيلة لتحقيق اقصى غايات الربح المالي وافرغت من مضامينها الثقافية والتعليمية والاعلامية وطبعت الكثير من مواد وبرامج وسائل الاعلام بالطابع التجاري الذي يحقق لها المردودات المالية الكبيرة على حساب قيمة ومضامين هذه المواد.

ومن ثم كانت فرص الارباح اكبر واعلى. مما جعل ارباح وسائل الاعلام تتضاعف باستمرار وللتدليل على ذلك فان قيمة الاعلانات المصروفة من قبل الشركات العشرة الاولى المعلنة في الولايات المتحدة في شبكات التلفاز والصحافة بلغت سنة ١٩٩٩ ما يقرب من عشرة مليارات دولار.

تصدرتها شركة جنرال الكترك اذ بلغت قيمة الاعلانات التي صرفتها هذه الشركة في شبكات التلفاز ٨٨٧ر٩ مليون دولار فيما بلغت قيمة الاعلانات التي صرفتها في الصحف ٥٠١ر٣ مليون دولار اما قيمة الاعلانات التي صرفتها الشركة في المجلات فقد بلغت ٥٠١ر٩ مليون دولار.

من هنا يتبين لنا ضخامة الايرادات التي تحصل عليها وسائل الاعلام وما تحدثه من تأثيرات عميقة من قبل الشركات المنتجة في توجهات ومواقف وسائل الاعلام وذلك لما تشكله من مورد مهم لوسائل الاعلام وبالشكل الذي يؤثر في حياديتها في نقل الاحداث وتناول القضايا المختلفة.

فافرغت الكثير من وسائل الاعلام من المضامين التي تحمل الحقيقة وتنهض بواقع الجمهور وتخدم قضاياه واصبحت اداة في خدمة الممولين والمعلنين في وسائل الاعلام والترويج لاهدافهم وغاياتهم الربحية. وبما اثر سلباً بالنتيجة في مصداقية وحيادية الكثير من هذه الوسائل. الأمر الذي حوّل وسائل الاعلام في هذه المجتمعات من وظائفها التقليدية الى ان تكون وسيلة لتحقيق اقصى غايات الربح المالي وافرغت من مضامينها الثقافية والتعليمية والاعلامية وطبعت الكثير من مواد وبرامج وسائل الاعلام بالطابع التجاري الذي يحقق لها المردودات المالية الكبيرة على حساب قيمة ومضامين هذه المواد.

اقتصاديات الاعلام من الوطنية الى العالمية: امبراطوريات اعلامية ومجموعات اخطبوطية

تشهد الساحة الاعلامية العالمية عمليات كبيرة بين مختلف الشركات الاعلامية ليس على صعيد الدولة الواحدة فقط وانما امتدت لتشمل مختلف دول العالمولتشكل سلسلة كبيرة على نطاق العالم. فضلا عن ذلك فان الساحة الاعلامية شهدت في الوقت نفسه عمليات ادماج مستمرة بين اشكال وسائل الاعلام المختلفة (الصحافة الراديو التلفاز والانترنت)لتجتمع في مصدر واحد وتنطلق من المنطلقات نفسها بعد ان كانت رؤاها وتناولها للموضوعات تتباين من وسيلة الى الى اخرى بفعل امتلاكها وتمويلها وتوجيهها من مؤسسات متعددة.

وطبعت الكثير من الرسائل الاعلامية المتعددة لوسائل الاعلام المختلفة بنفس الطابع وذات الاتجاه الذي يتماشى مع توجهات مالك او ممول هذه الوسائل.

واصبحت منطلقات رسائلها الاعلامية لا تختلف بين وسيلة واخرى ما ابعد وسائل الاعلام عن التعددية والتنوع في طرح القضايا والموضوعات وتعدد توجهات تناولها واضفى عليها صبغة واحدة او لون واحد او اتجاه معين.

واستطاعت الشركات الاعلامية توظيف التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا وسائل الاتصال لخدمة اهدافها بالشكل الذي يوصلها الى اكبر عدد ممكن من قطاعات الجمهور في العالم.

وجاءت الثورة الرقمية في مجال وسائل الاتصال لتسهل عملية جمع اشكال الاتصال المعروفة وهي الكتابة والصوت والصورة بوسيلة اتصال شاملة ومباشرة ومنخفضة التكاليف الى حد ما وممتدة حول ارجاء العالم وهي شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) ولتتحول وسائل الاعلام شيئا فشيئا الى الفضاء الالكتروني العالمي وتزداد مديات وصولها الى مختلف دول العالم وتزداد في الوقت نفسه مستويات التقنيات المتطورة المستخدمة في العمل الاعلامي الأمر الذي اوجب على العاملين في المجال الاعلامي تطوير امكاناتهم ومهاراتهم بالشكل الذي يتماشى مع الثورة الرقمية وما يشهده العالم من تطورات متلاحقة ومتسارعة في هذا المجال .

واصبحت توجهات الاعلام العالمي تخضع لرغبات كارتالات اعلامية عالمية ضخمة توجهه بالشكل والطريقة التي ترتئيها. وما زاد من الاختلال الاعلامي الذي تشهده الساحة الاعلامية العالمية وبشكل فائق جداً.

وازدادت بشكل متلاحق عمليات الادماج بين الشركات المالكة لوسائل الاعلام المختلفة لتشكل بذلك قوى متعاظمة القدرات بما ضمته من رؤوس اموال ضخمة وامكانات فنية واعلامية وتقنية وحرفية كبيرة جداً. وللمثال على ذلك بلغت الميزانية الناتجة عن اندماج شركتي (تايم وارنر واي اوال) في شركة واحدة ٧ر٣٦ مليار دولار. فيما بلغت الميزانية الناتجة عن اندماج شركتي (سي بي اس وفياكوم) في شركة واحدة ٧ر١٠ مليار دولار. والميزانية الناتجة عن اندماج شركتي (أي تي وتي) في شركة واحدة ٩ر٩ مليار دولار. وبلغت ميزانية اندماج شركتي (دزني واي بي سي) ٥ر٧ مليار دولار. وميزانية شركتي (جي أي وان بي سي) ٥ر٧ مليار دولار.

من هنا يتضح لنا حجم رؤوس الأموال الضخمة المستثمرة في العمل الاعلامي في هذه الاقتصاديات وما تقوم به من ادوار اقتصادية كبيرة في هذه المجتمعات.

إكتساح اقتصادي وغزو ثقافي:

باتت تتداخل في العملية الاعلامية في اقتصاديات مجتمعات ما بعد الصناعة مجموعة من العوامل المتشابكة مثل متطلبات السوق واليات الاقتصاد الرأسمالي والاهداف الربحية وخصوصية المنتجات الاعلامية وما تشكله وتحتويه من مضامين ثقافية تحمل قيما ومعان وعادات واشكال للسلوك وانماط للحياة تميز المجتمعات التي انتجت فيها.

وقد استغلت بعض الشركات المنتجة الاعلام اسوأ استغلال لتحقيق غاياتها في تحصيل اقصى غايات الربح المالي على حساب مضمون وقيمة المنتج الاعلامي الذي تصنعه.

وعملت على ايجاد منافذ مستمرة ومتجددة لمنتجاتها الاعلامية في الاسواق العالمية ساعية للحصول على فرص الربح بمختلف الوسائل بصرف النظر عن محتوى وقيمة هذه المنتجات ومدى فائدتها لأفراد الجمهور المستقبل لها.

ورجحت اهداف الربحية على حساب الوظائف المهمة التي تقوم بها وسائل الاعلام في التثقيف والاعلام والتعليم ورفع مستويات وعي الجمهور وغيبت هذه الوظائف بما انعكس سلباً بالنتيجة على مستوى اذواق وثقافة وعادات وقيم الجمهور المتعرض لهذه البرامج والمواد الاعلامية وادى الى قولبة الكثير من رغبات واذواق جمهور وسائل الاعلام في العالم بتوجهات متقاربة مع ما تروج له هذه الوسائل.

ووجهت رغبات الجمهور الى الاستهلاك المفرط والسطحية في تناول الامور والقضايا المختلفة وتغليب الغرائز والنزعات السلبية وتسويق الاذواق.

واصبحت المواد الثقافية سلعاً للبيع والشراء في سوق ضخمة لا تعرف غير لغة المال اداة للتفاهم.

وتمكنت مجموعة من الشركات الاعلامية العالمية من السيطرة على هذه السوق بما جلب لها الارباح الكبيرة على حساب الدول المستوردة لهذه السلع والمنتجات الاعلامية.

وسيطرت على السوق الاعلامية العالمية المنتجات الامريكية والغربية وبما ادى الى غزو ثقافي واعلامي شمل معظم دول العالم.

وشهدت هذه المنتجات تصاعدا مستمرا في اكتساحها للسوق الأمر الذي قاد الى تحقيق مزايا مزدوجة لها سواء من الناحية الاقتصادية بما تمثله من جني ارباح ضخمة متزايدة الارتفاع او من الناحية الثقافية في نشر الانماط والاساليب الفكرية والثقافية الامريكية والغربية بين مختلف شعوب العالم والسعي لجعلها انماطاً يقتدى بها .

وقد ادى ذلك الى حد كبير في تنميط السوق الاعلامية العالمية تماشياً مع هذه المنتجات وبالشكل الذي أثر في تشكيل اذواق قطاعات واسعة من فئات الجمهور المتعرض لهذه المواد في مختلف دول العالم ،وجعلها عرضة لغزوات ثقافية مختلفة الاشكال والمراحل ،نجحت في التأثير في ثقافات العديد من المجتمعات في العالم وأعادة تشكيل البعض بدرجة او اخرى تماشيا مع الثقافات الغربية.

نخلص الى ان اقتصاديات الاعلام العالمية اصبحت متعاظمة النفوذ والتاثير في النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمختلف دول العالم وذلك بفعل الامكانات والقدرات المتعاظمة التي باتت تملكها والتي جعلت منها وسائل متزايدة الاهمية في المجتمعات الحديثة.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com